



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
الوزير

تدفع القرار الوزاري رقم لسنة ٢٠١٦

(المادة الثانية)

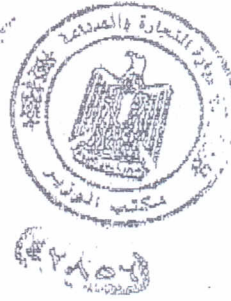
لا يسري هذا الرسم على الرسائل المصدرة إلى المنشورحات الإنتاجية المقامة بالمناطق الحرة داخل جمهورية مصر العربية ، وفي حدود الكميات التي توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وذلك لمدة عام .

وزير
التجارة والصناعة

مهتمس / طارق قابيل



وزارة المالية
مصلحة الجمارك
قطاع النظم والإجراءات الجمركية
الإدارة المركزية للتعريف والقيمة والمنشأ

منشور تعريفات رقم (70) لسنة 2016

٧٠

إلى السيد /

تحية طيبة وبعد...

الموضح عالية قرار وزير التجارة والصناعة رقم 1353 لسنة 2016 في شأن استمرار فرض رسم صادر على الصادرات من الأسمدة الأزوتية ، على أن تعدل فئة الرسم لتكون 125 ج للطن والذي تم نشره بالوقائع المصرية بالعدد 291 تابع (ب) في 2016/12/26 ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، لمدة عام .

رجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإذاعته على الإدارات المختصة التابعة لسيادتكم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

مدير عام

الإدارة العامة للتعريف

٢٠١٦/١٤٢٩
(سوزان فتح الله جوهر)

ألمهم

ميناء الإسكندرية، باب (14)، مبنى A3، الدور الرابع
Alexandria Port, Gate (14), A3, 4th Floor
Tel & Fax : +2034810218 (2 lines)
www.customs.gov.eg



جمهورية مصر العربية

وزارة التجارة والصناعة

الوزير

سجل في: ٢٠١٦/١٢/٢١

قرار رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٦

في شأن استمرار فرض رسم صادر على الصادرات من الاسمدة الأزوتية

وزير التجارة والصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،
وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ في شأن ضمانات وحوافز الإستثمار ،
وتعديلاته ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٠٠٣ ،
وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن
الإستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة الصادرة
بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ ، وتعديلاتها ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ في شأن فرض رسم صادر على
الصادرات من الأسمدة الأزوتية ،
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٦٧ لسنة ٢٠١٥ في شأن تعديل رسم الصادر على
الأسمدة الأزوتية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٦ في شأن عدم سريان القواعد
التصديرية على بعض الخامات المصدرة إلى المناطق الحرة ،
وعلى القرار الوزاري رقم ١٢٦٣ لسنة ٢٠١٦ في شأن إستمرار فرض رسم
صادر على الصادرات من الأسمدة الأزوتية ،
وعلى ما عرضه رئيس قطاعي الإتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية
بمذكرته المؤرخة في ٢٠١٦/١٢/٢١ .

قرر

(المادة الأولى)

يستمر فرض رسم صادر على صادرات الاسمدة الأزوتية المقرر بالقرار الوزاري
رقم ١٢٦٣ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه ، على أن تعدل فئة الرسم لتكون بواقع (١٢٥)
مائة وخمسة وعشرون جنيهاً للطن .



٤٢٨٥٦